

# الفصل 1

## التاريخ الاقتصادي الماكروي (الكلي)

لقد قلتُ إنَّ أحدَ الأشياءِ التي نحن بحاجةٍ إلى عملها إذا عزمنا على فهم حياة بيكي ودستا، هو إمالة اللثام عن الطرق التي سارت عليها عائلتاها ووصولاً إلى بلوغهما ظروفهما الحالية. هذا هو جوهر التاريخ الاقتصادي. وفي دراستنا للتاريخ، يمكننا، إذا توفرت لدينا الجرأة الكافية، إلقاء نظرة واسعة - بدءاً من الوقت الذي مورست فيه الزراعة في القسم الجنوبي من الهلال الخصيب (وهو جنوب شرق تركيا الآن)، وذلك قبل زهاء 1,000 سنة - لتفسير سبب الكثير من الإبداعات والممارسات التي أسهمت تراكمياً في عدم وصول عالم بيكي إلى عالمٍ دستا أو عدم بقائه في ذلك الجزء مع العالم.

لقد حاول العلماء فعل ذلك. وعلى سبيل المثال، حاج العالمُ الجغرافيُّ جاريد دياموند Jared Diamond في أن الناس في أوراسية (قارتي أوربية وآسية) نعيموا بمجموعتين فعّالتين من الخصائص التي جعلتها متميزين من أولئك الذين يعيشون

خارجها. أولى هذه الميزات هي أن أوراسية، خلافاً لإفريقية والقارتين الأمريكيتين، تمتد على طول محور من الشرق إلى الغرب، في منطقة ذات مناخ معتدل، ولا تحتوي على سلسلة جبلية أو منطقة صحراوية شاسعة لتحوّلاً دون تواصل الناس والأفكار، ودون زراعة البذور وتربية الحيوانات. الميزة الثانية هي أن أوراسية تتعم بعدد كبير من الأنواع الحيوانية القابلة للتدجين، يسّرت للبشر هناك الانخراط في أعمال لم يكن من الممكن توفرها بدون وجود هذه الحيوانات. لقد ازدهرت وانحطت الاقتصادات في أجزاء مختلفة في أوراسية، وفي أوقات مختلفة - الهند، هما الصين، ثم بلاد فارس، ثم بلاد المسلمين، هم إحدى المناطق في أوربة، ثم مناطق أخرى - لكن حجم أوراسية وامتدادها كانا يعنيان أنه خلال السنوات الألف والمئة، كانت الإنجازات البشرية هناك انحطاطاً في بعض المناطق، يقابلها نمو في مناطق أخرى. وبحلول القرن السادس عشر، كانت الفجوة التقانية بين الأمم التي تمتهن صناعة البحر في أوربة الغربية، وبين الأمريكيتين شاسعة، وهذا مكّن حفنة صغيرة من الغزاة باجتياح العالم الجديد باستعمالهم البنادق والفولاذ والبذور الأوربية. والجزء الناجح من العالم الذي تعيش فيه بيكي ليس هو، في حقيقة الأمر، سوى ثمرة تطعيم اجتماعي حدث قبل أقل من خمس مئة عام.

## الناتج المحلي الإجمالي GDP بوصفه أداة للقياس

بغية الحديث عن النجاح أو الفشل، كما نفضل هنا، نحن بحاجة إلى أداة للقياس. وأكثر الأدوات المستعملة شيوعاً في هذه الأيام هي الناتج المحلي الإجمالي gross domestic product، أو GDP، لكل فرد. ربما ابتدع الاقتصاديون هذا المفهوم، وربما حذروا، أيضاً، من كثير من تعقيداته؛ لكن سواء أعجبنا أم لا، فقد تأصل هذا المصطلح في الوعي العام إلى درجة أنه لو صرخ شخص ما قائلاً: «النمو الاقتصادي!»، لما كنا بحاجة إلى طرح السؤال «نمو ماذا؟» — لأننا نعرف أن المقصود هو النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد؛ وهو نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، بعد التصحيحات التي يقتضيها التضخم والانكماش deflation.

الناتج المحلي الإجمالي لبلد هو قيمة جميع السلع النهائية التي يجري إنتاجها بواسطة سكانه في سنة معينة. إنه مقياس المخرجات output الإجمالية للبلد. لكن عندما تُنتج سلعة وتباع، فإن السعر المدفوع لشرائها يجد طريقة إلى جيب شخص ما. لذا، فمن الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي، أيضاً، بجمع دخول جميع الأفراد — الأجور، والرواتب، والفوائد، والأرباح، والدخل القومي. وهكذا فالناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي هما وجهان لعملة واحدة.

ومع أنه غالباً ما يقال بأن الناتج المحليّ الإجماليّ هو مقياسٌ للثروة، فهو ليس كذلك. الناتج المحليّ الإجماليّ هو تدفُّقٌ flow (الدولارات كل سنة، مثلاً)، في حين تكون الثروة مخزوناً (دولارات - مدّة). وعندما استُحدث مفهوم الناتج المحليّ الإجماليّ، في الأصل، لاقتصادات السّوق، كانت القيمُ المنسوبةُ إلى البضائع هي أسعارَ السّوق. بيد أنه بعد الإنشاء الذكيّ للأسعار النظرية notional prices (التي تسمى «أسعار الظلّ»؛ الفصلان 7، 8)، كيف الاقتصاديون الناتج المحليّ الإجماليّ حتى لاقتصاداتٍ مثل اقتصاد دستا، حيث يجري الكثير من النشاط الاقتصاديّ في معاهد غير سوقية. إن إسناد قيمٍ إلى المنتجاتِ المأخوذة من الأراضي المشاع المحلية في قرية دستا، هو الذي جعل خبراء الإحصاء الاقتصاديّ يسندون خُمسَ قيمٍ دخلٍ أسرتها إلى قيمة السلع التي تحصل عليها مباشرةً من الموارد الطبيعية من مناطقها المحلية. وقد أُشرت إلى نسبة الخُمسِ هذه عندما تحدثت عن عالم دستا.

وإذا أخذنا في الحسبان الاختلافات في نفقات المعيشة عبر العالم، فإن الدخل العالميّ للفرد اليوم يقارب 8,000 دولار سنوياً. لكن في معظم المراحل الزمنية السابقة، كان الناس جدّ فقراء. وقد قدّم خبير الإحصاء الاقتصاديّ أكنس ماديسون Agnus Maddison تقديرًا، استناداً إلى الأدلة الموجودة المبعثرة هنا وهناك، ذكّر فيه

أنه في بدايات التقويم المسيحي Common Era كان دخل الفرد في العالم نحو 515 دولاراً سنوياً (بدولارات هذه الأيام). وحتى لو كان تقدير ماديسون صحيحاً إلى حد ما، فهو يعني أن الشخص المتوسط قبل 2,000 عام لم يكن يحصل إلا على دولار ونيّف في اليوم، وهذا رقم يعتبره البنك الدولي الخطأ الذي يكون الإنسان دونه في فقر مدقع. وقد ذكر ماديسون، أيضاً، أن توزيع الدخل قبل 2,000 عام كان عادلاً إلى حد بعيد، إذ إن كل إنسان تقريباً في أي مكان، كان معدماً جداً. وتبئنا الأرقام التي أوردها، إضافة إلى ذلك، أن متوسط الدخل العالمي والتوزع الإقليمي للدخل الفردي كانا بعد 1,000 سنة من بدايات التقويم المسيحي، مساويين تقريباً لنظيريهما قبل 1,000 سنة من ذلك التاريخ. وسيظهر أن التفاوتات الإقليمية لم تصبح ذات شأن إلا منذ بدايات القرن التاسع عشر: فالدخل الفردي في أوربة الغربية أصبح آنذاك أكبر ثلاث مرات مما هو في إفريقيا. لكن الدخل العالمي لكل فرد كان لا يتجاوز 755 دولاراً سنوياً (بدولارات هذه الأيام)، وهذا يعني أنه ازداد بنسبة تقل عن 50 بالمئة خلال مدة طولها 1,800 سنة، وهذا يعني أيضاً أن معدل النمو السنوي كان دون 0.02 بالمئة. هذا رقم بالغ الصغر بالمقاييس المعاصرة: فمعدل النمو السنوي في الدخل الفردي بلغ 2 بالمئة سنوياً خلال العقود الأربعة المنصرمة. (وثمة قاعدة مفيدة

للتذكر، مفادها أنه إذا كان شيء عددي - كالنتائج المحليّ الإجماليّ لكلّ فرد، مثلاً - ينمو (أو ينكمش) بمعدّل سنويّ قدره  $g$  بالمئة، فإن هذا الشيء يتضاعف (أو ينخفض إلى النصف) كل  $70/g$  سنة تقريباً. وكأمثلة على ذلك، نُوردُ النتائج المحليّ الإجماليّ لكل فرد، الذي يتضاعفُ كلَّ 35 سنة إذا كان ينمو بمعدّل سنويّ قدره 2 بالمئة، وينخفض إلى نصفه كل 140 سنة إذا كان ينكمش بمعدّل سنويّ قدره 0.5 بالمئة.

إن عُمرَ التفاوتات الإقليمية الكبيرة في الدخل أقلُّ من مئتي عام. وقد ارتفعت نسبة متوسّط الدخل في الولايات المتحدة وإفريقية من 3 في أوائل القرن التاسع عشر، إلى أكثر من 20 في هذه الأيام - إذ بلغ هذا المتوسط قرابة 38,000 دولار مقارنةً بنحو 1850 دولار سنوياً. وإن النتائج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ للفرد في الولايات المتحدة ازداد ثلاثين ضعفاً في مئتي سنة، وفي مقارنة محزنة، فإن الدخل الفردي في إثيوبيا لم يتغيّر في هذه الأيام تقريباً عما كان عليه قبل 200 عام (إذ إنه نحو 700 دولار سنوياً الآن)، وهذه حقيقة تتجلى في الفروق التي لاحظناها في دخل الفرد بين أسرتي بيكي ودستا.

وإذا أردتَ ترتيبَ البلدان وفقاً للنتائج المحليّ الإجماليّ للفرد في هذه الأيام، فستجد مجموعتين: إحداهما فقيرة (عالمٌ دستا) والأخرى غنية (عالمٌ بيكي). وثمة أمم متوسطة الدخل تنتشر بين

هاتين المجموعتين المتطرفتين (من أشهرها الصين، البرازيل، فنزويلا، الأرجنتين)، لكن أكبر مجموعة من الدول في جنوب الصحراء الإفريقية، وشبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا وميلانيزيا وأمريكا الوسطى) - التي إجمالي عدد سكانها 2.3 بليون نسمة - تنتج وسطياً 2,100 دولار سنوياً لكل فرد، في حين ثمة مجموعة أصغر (أوربة، أمريكا الشمالية، أستراليا، اليابان) - التي إجمالي عدد سكانها أصغر قليلاً من بليون نسمة - تتعم بمتوسط دخل سنوي قدره 30,000 دولار (الجدول 1). وفي مثل هذه الظروف، يبدو العالمُ مُستقظاً. يضاف إلى ذلك، ربما باستثناء الهند، أن من المُستبعد أن يلحق العالم الفقير بالعالم الغني في المستقبل المنظور. فخلال العقود الأربعة المنصرمة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بمعدل سنوي قدره 2.4 بالمائة في البلدان الغنية، في حين ارتفع في البلدان الفقيرة بمعدل سنوي قدره 1.8 بالمائة (الجدول 1). الأسوأ من هذا أنه في العالم الفقير، تعرّضت جنوب الصحراء الإفريقية لانكماش طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وذلك في العقود الأربعة الماضية.

وبعكس البلدان الفقيرة، فإن الإنتاج الزراعي يمثل نسبة ضئيلة من الدخل الوطني في العالم الغني. وفي حين تسهم الزراعة في

الناتج المحليّ الإجماليّ بزهاء 25 بالمئة في العالم الفقير، فهو أقل من 5 بالمئة في البلدان الغنيّة. ونسبة السكان في البلدان الغنيّة، الذين يعيشون في المناطق الريفية، أقل من 10 بالمئة. وبالعكس، فإن أكثر من 70 بالمئة من الناس في البلدان الفقيرة يعيشون في القرى (الجدول 1)، وهذا يحمل على التفكير بأن الناس في البلدان الفقيرة يعملون، في الأغلب، في الاقتصادات التي توفر لهم محاصيل تغلّها الطبيعية مباشرة - وهذه اقتصادات مبنية على التكتلات الحيوية biomass-based economies لذا فإن البيئة تحظى باهتمام مباشر لدى فقراء العالم، خلافاً للعالم الغنيّ.

وحديثاً، سعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) لتوسيع القاعدة التي يقاس عليها مستوى المعيشة؛ وقد فعل ذلك بإنشاء مؤشر (دليل) عددي numerical index يدمج الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد، ومتوسط العمر المتوقّع عند الولادة، والأميّة. وقد أطلق UNDP على هذا المؤشر اسم مؤشر (دليل) التنمية البشرية Human Development (HDI) Index هذا وإذا تركنا جانباً بضعة استثناءات، فقد وجد أن HDI منخفض في الدول الفقيرة، ومرتفع في الدول الغنيّة (الجدول 1).

## الأسباب التقريبية الكامنة وراء الفروق بين عالمي

### دستا وبيكي

تُرى، ما الذي يجعل بمقدور الناس في عالم بيكي أن يكونوا أغنى كثيراً من الناس في عالمِ دستا؟ ثمة عدة أسباب للإجابة عن هذا السؤال.

لدى الناس في البلدان الغنيّة تجهيزات ووسائل أفضل للعمل بها (فالمثاقب drills الكهربائية أقوى من المعاول؛ والتركورات أفضل كثير من المحاريت؛ والعقاقير الحديثة أعلى فاعلية بكثيرٍ من الأدوية التقليدية الشعبية). لذا فأحد الأسباب هو أن تكديس رأس المال الماديّ physical capital (وبالأصح، رأس المال المصنّع manufactured) في عالم بيكي عامل جوهري في مستوى المعيشة العالي الذي ينعمُ به الناسُ هناك. وقد يكون هذا هو العامل X الذي ذكرته في التواطئة، لإيضاح النظرية الاقتصادية والاقتصاد التطبيقي applied في هذه الأيام.

لاحظ آخرون أن الناس في الدول الغنيّة متعلمون بدرجةٍ أعلى كثيراً من الناس في الدول الفقيرة، وهذا يعني أن بإمكان سكان الدول الغنيّة الاستفادة من أفكارهم لإنتاج سلعٍ بعيدة عن متناول الناس في البلدان التي تحوي أعداداً كبيرة من الأميين. وثمة

مؤشرٌ تقريبيٌ للتعليم يتمثلُ بنسبة البالغين غير الأميين (الذين أعمارهم 15 سنة وأكثر)، وهذه النسبة، في الدول الغنيّة الآن، أعلى من 95 بالمئة، لكنها لا تتجاوز 58 بالمئة في الدول الفقيرة (الجدول 1). ثم إن التباينات في الجنس أعلى بكثير في الدول الفقيرة مما هي في الدول الغنيّة. فنسبة النساء البالغات غير الأميات في الدول الفقيرة هي 48 في المئة، على حين أن نسبة غير الأميين في الدول الغنيّة متساوية تقريباً بين النساء والرجال، وهي أعلى من 95 بالمئة (الجدول 1).

ويرتبط بالتعليم الصحةُ. فالعمر المتوقع عند الولادة في البلدان الغنيّة هو الآن 78 سنة، في حين أنه قريب من 58 سنة في البلدان الفقيرة. ويموت كل سنة 120 من بين كل 1,000 طفل دون الخامسة من العمر في الدول الفقيرة، أما العدد المقابل في الدول الغنيّة فهو 7 (الجدول 1).

## الجدول 1. الأمم الغنيّة والفقيرة

الأمم الغنيّة	الأمم الفقير	
1.0	2.3	عدد السكان (بالبلايين)
30,000 دولار	2,100 دولار	الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد
عال	منخفض	مؤشر التنمية البشرية
0.8	2.4	المعدل السنوي لزيادة عدد السكان (%) 1966 - 2004
2.4	1.8	المعدل السنوي لنمو الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد (%) 1966 - 2004
1.8	3.7	معدل الولادات الإجماليّ (TFR)
< 95	58	نسبة غير الأميين البالغين من الجنسين (%)
(< 95)	(48)	نسبة غير الأميات بين الإناث (%)
منخفض	عال	مؤشر الفساد الحكومي
78	58	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)
7	120	عدد الوفيات من الأطفال دون الخامسة (لكل 1,000)
10	70	عدد سكان الأرياف (%) من عدد السكان الإجماليّ
5	25	نسبة الناتج الزراعيّ إلى الناتج المحليّ الإجماليّ (%)

المصدر:

(World development Indicators (World Bank, 2005

هذا وإن الماء النظيف ومراعاة القواعد الصحية خفّضاً انتشار الأمراض بقدر كبير في البلدان الغنيّة. وفي البلدان الفقيرة، يعاني نحو ربع السكان من سوء التغذية في حين أن النسبة المقابلة في البلدان الغنيّة لا تُذكر. ولما كان سوء التغذية، والتعرّض للعدوى، يعززان أحدهما الآخر، فإن سوء التغذية والتعرّض للأمراض، يرتفعان أو ينخفضان معاً. وثمة دلائل تشير إلى أنّ سوء التغذية، في مرحلة الطفولة المبكرة يؤثّر في تطوّر القدرة على الإدراك واكتساب المعرفة. فالشخص المتوسط في العالم الغنيّ قادر على إنجاز أعمال ذات جودة أعلى، طوال عدد أكبر من السنوات، من نظيره في بلد فقير. ويُطلَق على التعليم والصحة اسم رأس المال البشري human capital. وتبيّن دراسة أجراها عالما الاقتصاد تيودور شولتز T.Schultz وكراي بيكر G.Becker أن تجميع رأس المال البشري عاملٌ جوهريٌّ في المستوى المعيشيِّ العالي الذي ينعم به الناس في عالم بيكي اليوم. وقد يكون هذا هو العامل Y الذي أوردنا ذكره في التوطئة.

بيد أن كثيراً من الخبراء الاقتصاديين يعتبرون تقديم أفكار جديدة و العامل الرئيسي في التقدّم الاقتصادي. وهم يقولون إن البلدان الغنيّة أصبحت غنية لأن أهلها نجحوا في تقديم أفكار لا تتعلق بمنتجات جديدة فحسب (آلة الطباعة، المحرك البخاري،

المنتجات الكيميائية، الحاسوب الإلكتروني)، بل، أيضاً في تقديمهم طرائق أقل تكلفةً لتزويد الناس بالمنتجات القديمة (النقل، التعدين). وبالطبع، فإن التعليم والتقدمات التي تحدث في العلم والتقانة (التكنولوجيا) تندمج معاً لتكون قوة اقتصادية. وفي هذه الأيام، لا يستطيع التعليم الابتدائي والثانوي وحده دفع مجتمع إلى الأمام شوطاً بعيداً جداً. فالبلد الذي تكون فيه المرحلة الثالثة من التعليم ضعيفة، لن ينعم سكان قادريين على العمل باستعمال أكثر التقانات تقدماً. ثم إن التقدمات العلمية والتقانة لا يستطيع إحرازها اليوم أشخاص لم يحصلوا على تعليم متقدم. وقد تكون الأفكار هي العامل  $Z$ ، الذي ورد ذكره في التوطئة.

ويرتبط بهذا موضوع أثبت أنه مثير للخلاف أكثر مما ينبغي، ألا وهو النمو السكاني. وتوحي، حتى الفطرة البشرية، بأنه إذا تزايدت الأعداد بسرعة، فإن المعدل الذي يجب أن تتزايد به الأصول الرأسمالية  $capital\ assets$  لا بد أن يكون عالياً للحفاظ على مستويات المعيشة. وإذا كانت الرغبة في تجميع رأسمال مادي وبشري، واحدة في بلدين، وكانت الأعداد المتزايدة لا تخفض تكلفة تجميع رأس المال هذا، فإنه يتوقع للبلد، الذي ينمو عدد سكانه بمعدل أبطأ، أن يتمتع بمستوى معيشة أعلى على المدى الطويل. ومنذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، ارتفع عدد السكان، في

البلاد التي نعدّها اليوم فقيرةً بمعدّل سنويّ قدره زهاء 2.4 بالمئة، في حين أن النسبةَ المقابلةَ في العالم الغنيّ الآن كانت قرابة 0.8 بالمئة (الجدول 1). هذا فرق كبير. ويُجمَعُ الخبراءُ في علم السكّان الإحصائيّ الآن على أن التحكُّم في عواملٍ أخرى، جعل البلدان، التي كانت الزيادةُ السكانيةُ فيها عاليةً في العقود الأخيرة، تعاني نمواً بطيئاً في الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي للفرد. وسنلاحظ فيما بعد في هذا الكتاب، أن النموّ الكبير لعدد السكان في البلدان الفقيرة في هذه الأيام، قد أحدث، أيضاً، ضغوطاً هائلةً على بيئتها، وهذا خلق مشكلاتٍ إضافيةً لأولئك الذين يعيشون في القرى والأرياف.

لا يتأثر النمو السكاني في بلدٍ بالتكاثر الصّافي في عدد السكان فقط، بل، أيضاً، بالهجرة وبالتوزع في الأعمار age distribution. وبغية عزل التكاثر الصّافي في عدد السكان، ثمة أسلوب شائعٌ متبعٌ هو التعامل مع معدل الولادات fertility rate [وبالأصح، معدل الولادات الإجماليّ (TFR) total fertility rate]، وهو عدد الأطفال الأحياء الذين تتوقع المرأة ولادتهم طوال حياتها. لنفرض أن زوجاً وزوجته يرغبان في الحصول على عدد معيّن من الأطفال الأحياء. عندئذٍ لا بد أن ينخفض معدل الولادات عندما يبدأ معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة بالانخفاض. وقد فكّر علماء السكان عميقاً في أسباب كون الانخفاضات في معدلات الولادة في الدول الفقيرة في هذه

الأيام، أبطاً مما كانوا يتوقعون. وقد حدث أول انخفاضٍ معروفٍ في معدلات الولادات في بلدان أوربة الشمالية الغربية (وبخاصة إنكلترة وفرنسة) في القرن السابع عشر، حين هبط المعدل من نحو 7 إلى 4 (الفصل 6). ومعدل الولادات في العالم الغني اليوم هو 1.8 (وهذا أقل من 2.1، وهو العدد الذي سيستقر فيه معدل الولادات الإجمالي (TFR) على المدى البعيد)، في حين أنه يساوي 3.7 في الدول الفقيرة (الجدول 1). وعلى الرغم من الانحدار الكبير في معدلات معدل وفيات الأطفال فإن معدل الولادات الإجمالي في عدد من بلدان جنوب الصحراء الإفريقية ما يزال بين 6 و8 ويتعين علينا السؤال عما إذا كان ثمة قوى معوّضة تعمل على إبقاء معدلات الولادة عالية في تلك القارة. ويجب علينا، أيضاً، السؤال عما إذا كان النمو السكاني الحاصل عاملاً في الأداء الاقتصادي المزعج هناك في العقود الأربعة المنصرمة. وسنعالج هذه المسألة بتفصيل أكبر في الفصل 6، ولكن أحد تداعيات المعدلات العالية للولادة في الظروف التي تعيش فيها النساء وسنسردها حالاً.

لقد كان الإرضاع الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية، وما زال، أسلوباً تقليدياً للتحكم في الحمل. فعند قبيلة (كونك سان) البدوية، التي تعيش في صحراء كالاهاري، يجري إرضاع الأطفال إلى أن يبلغوا الرابعة من العمر. وحتى لو كان علينا تجاهل هذه

الحالات المتطرفة، فإن الولادات الناجحة في إفريقيا تستغرق سنتين من الحمل والإرضاع. وهذا يعني أنه في المجتمعات التي يكون فيها العمر للإناث عند الولادة أعلى من 45 سنة ويكون معدل الولادات 8، يمكن للبنات أن يتوقعن قضاء أكثر من نصف حياتهن - التي يَكُنُّ فيها قاداتٍ على الإنجاب (بين 15 و45 سنة، مثلاً) - في الحمل أو رعاية الأطفال. وفي هذه الظروف، لا تكون النساء، من أمثال أم دستا، قادراتٍ على البحث عن عمل خارج مجال زراعة بعض النباتات التي تمثل مورد رزقها الرئيسي.

لم يسبق لعالم اقتصاد، أبداً، الادّعاء بوجود قوة دافعة وحيدة للنمو الاقتصادي، ويبدو أن جميع هؤلاء العلماء متفقون على أن تجمّع رأسمال التصنيع، ورأس المال البشري، والإنتاج، والتوزيع، واستعمال أفكار عملية وتقانة جديدة، كلها قوى دافعة، يسهم كلُّ منها إيجابياً مع القوى الأخرى. وفي عالمنا المعاصر نلاحظ، مثلاً، أن سلع رأسمال التصنيع ترفع الإنتاج المحلي الحقيقي. وهذا يمكن المجتمعات من تخصيص قدر أكبر من دخولها للتعليم والصحة، وذلك عندما تخفّض معدلات ولادة الأطفال ووفياتهم. وفي حين يزيد التعليم من الإنتاج المحلي الإجمالي، فإن تخفيض معدلات ولادة الأطفال ووفياتهم يقلل، نموذجياً، من زيادة عدد السكان. وهذان معاً يمكنان المجتمعات من تخصيص قدر أكبر من دخولهم

لإنتاج أفكارٍ جديدةٍ. وهذا يرفعُ إنتاجيةَ رأسمال التصنيع؛ الذي يؤدي بدوره إلى تراكم رأسمال التصنيع، وهكذا. وبهذا تحدث دورة قوية من الازدهار. أما إذا ابتعدنا عن ذلك فستحدث، بالطبع، دورة ذميمة من الفقر. إن الاستقطاب، الذي يفصل عالمي الغني والفقير الآن، هو إثباتٌ لهاتين الدورتين. ويستعمل الاقتصاديون مصطلحي الدورة القوية virtuous cycle والدورة الذميمة vicious cycle لوصف الاستقطاب (ثمة قلة منا ينعنون الدورات الذميمة بأنها مصائد للفقر poverty traps)؛ ويقول علماء الرياضيات، بدلاً من هذا، إن عالمي الفقر والغنى هما حوضاً جذب basins of attraction مختلفان.

من الممكن اكتشافُ الأهمية النسبية للعوامل المختلفة المسؤولة عن النمو الاقتصادي. ولا ريب في أن الجواب يختلف باختلاف الأماكن واختلاف الحقب التاريخي. لكن روبرت سولو بين لنا قبل خمسة عقود طريقة معالجة هذا السؤال، وذلك بابتكاره طريقة لإرجاع التغيرات المسجلة في ناتج محلي إجمالي حقيقي إلى مصادرها القابلة للقياس. وخلافاً للممارسات التجريبية للإحصاءات في بلد ما، التي قدّمت وصفاً لها في التواطئة، فإن الفكرة هنا هي قياس التغيرات في  $X, Y, Z$  خلال حقبة زمنية في بلد معين، وتقدير الأهمية النسبية لهذه التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هناك

في نفس الحقبة. لنفرض أنه خلال مدة زمنية ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما. لقد بين سولو، وآخرون بعده، كيف يمكن أن يُعزى هذا النمو إلى زيادات في مشاركة القوة العاملة (زيادة عدد السكان؛ الزيادة في توظيف النساء في أعمال مأجورة)، وإلى تراكم المهارات البشرية ورأسمال التصنيع، وإلى التحسينات في جودة الآلات والتجهيزات، وهلم جرا. لنفترض الآن أنه عندما نجمع كلّ الإسهامات المكوّنة من عوامل الإنتاج هذه فإننا نجد أن المجموع أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. عندئذٍ يحقّ لنا تعليل ذلك النقص بأنه زيادة في الإنتاجية الإجمالية للأصول الرأسمالية للاقتصاد، وهذا يعني أنه يمكن أن نحقق إنتاجاً الآن أكثر مما يمكن تحقيقه سابقاً، حتى لو بقيت كميات عوامل الإنتاج، كالآلات والتجهيزات والمهارات، على حالها دون تغيير. وهذه طريقة منهجية للاعتراف بأنه كان ثمة ارتفاع عام في فعالية إنتاج السلع. ويسمّي علماء الاقتصاد هذا الارتفاع نمواً في عامل الإنتاجية الإجمالي total factor of productivity.

تُرى، كيف يحدث ذلك النمو؟ إنه يحدث عندما يمتلك الناس المعرفة ويستفيدون منها، أو عندما يستعمل الناس ما يعرفونه بطريقة أفضل. وهذا هو السبب في أن علماء الاقتصاد غالباً ما يسمّون هذا النمو في عامل الإنتاجية الإجمالي تقدماً

تقانياً technological progress. بيد أن ثمة تغيراتٍ أخرى في اقتصادٍ يمكن أن تترك بصمةً على عامل الإنتاجية الإجمالي، مثل التحسينات في نشاطات المعاهد. وقد يكون النمو في عامل الإنتاجية الإجماليّ طريقةً صعبةً لنقل فكرة، لكنها تعكس جيداً الجزء غير المعلّل من نموّ الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ. ويبدو أن هذا الاسم دخل في كتب الاقتصاد ليرسخ نفسه فيها.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، ظل النمو في عامل الإنتاجية الإجمالي في العالم الغنيّ جديراً بالاعتبار. فقد قدر، مثلاً، أنه بين العامين 1970، 2000 كان المتوسط السنوي لمعدل عامل الإنتاجية الإجمالي في المملكة المتحدة يساوي 0.7 بالمئة. وقد قدر علماء الاقتصاد أن عامل الإنتاجية الإجمالي انخفض قليلاً في عدد من البلدان في جنوب الصحراء الإفريقية خلال تلك المدة.

ما الذي تعنيه هذه الأرقام؟ لنأخذ حالة المملكة المتحدة. لقد نما الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ بمعدلٍ سنويّ قدره 2.4 بالمئة، وهذا يعني أن قرابة 29 بالمئة من ذلك النمو (أي  $2.4 / 0.7$ ) يمكن أن يُعزى إلى زيادات في عامل الإنتاجية الإجمالي. وبمعدل نمو قدره 2.4 بالمئة، كان الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ في عام 2000 ضعف الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ عام 1970. ويُمكن أن يعزى زهاء ثلث تلك الزيادة إلى النمو في عامل الإنتاجية الإجماليّ. وبالمقابل،

فإن الاقتصادات في جنوب الصحراء الإفريقية، حيث عامل الإنتاجية الإجمالي انحدر خلال تلك المدة، أصبحت أقل فاعلية في استعمالها لعوامل الإنتاج هذه، مثل الآلات والتجهيزات، والمهارات وساعات العمل. ومن الصعب تصديق أن الناس في تلك البلدان نسوا تدريجياً المعرفة التقنيّة التي حصلوا عليها في الماضي. لذا لا بد أن يكون الانحدار في عامل الإنتاجية الإجمالي هناك ناتجاً عن تدهور المؤسسات المحلية، التي شاركت في الحروب الأهلية والسيطرة على البلاد.

تثير هذه الإحصاءات أحجية. إن البلدان الفقيرة تقع، أساساً، في المناطق الاستوائية، في حين يقع أغلب البلدان الغنيّة في المناطق المعتدلة. لا شك أن المناطق الاستوائية موطن ملائم لكثير من الأمراض، لكنها تحتوي أيضاً على كميات ضخمة من الموارد الطبيعية (الأخشاب، والمعادن، والظروف المواتية لإنتاج التوابل، والألياف، والقهوة، والشاي). وخلال القرون الكثيرة الخالية، كانت البلدان، التي صارت اليوم غنيّة، تستورد تلك الموارد والمنتجات لتشغيل معاملها وطواحينها، كي تجعل وجباتها ممتعة. لقد جمّعوا الآلات، ورأس المال البشري وتوصلوا أيضاً إلى معرفة علمية وتقنيّة. فلماذا لم يستفد العالم الفقير من تلك الهبات الطبيعية لإغناء ذاته بنفس الطريقة؟

الاستعمار سببٌ محتمل. وقد بينَّ علماء التاريخ أن القوى الأوروبية، بدءاً من القرن السادس عشر، استغلَّت الموارد الطبيعية في المستعمرات - من ضمنها العمالة الرخيصة (العبيد) - لكنها كانت تستثمرها، غالباً، في بلادها. وبالطبع، علينا السؤال عن السبب الذي جعل الأوربيين يستعمرون المناطق الاستوائية، وعن سبب عدم استعمار المناطق الاستوائية للبلاد الأوروبية. لقد قدّم جاريد دياموند Jared Diamond جواباً عن هذا السؤال في وقت سابق، مفاده أن كثيراً من أهم تلك المستعمرات السابقة صارت مستقلةً سياسياً منذ عقود. وخلال ذلك الوقت، ازداد الدخل الحقيقي الفردي في البلدان الغنيّة عدة مرات. وإذا ما استثنينا بضعة أمثلة لافتة للنظر في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، فإن معظم المستعمرات السابقة، إمّا بقيت فقيرةً، أو غدت أفقر ممّا كانت سابقاً. تُرى، ما السبب في ذلك؟

## المؤسسات

لقد حاجَّ علماء تاريخ الاقتصاد، مثل روبرت فوكل Robert Fogel، وديفيد لاندس David Landis، ودوكلاس نورث Douglas North، في أن العالم الغنيّ، هو غنيُّ اليوم لأنه أقام المؤسسات التي مكّنت الناس من تحسين ظروف حياتهم المادية. وثمة تعليل أعمق يذهب إلى أن الناس في البلدان الغنيّة الذين يعملون باستخدام تقانات

متميزة، يتمتعون بصحة أفضل، ويعيشون حياة أطول، ويحصلون على علم أفضل، ويبدعون كثيراً من الأفكار التي لها إنتاجية أعلى، لأنهم استطاعوا النجاح في حياتهم في مجتمعات تسمح مؤسساتها — بل وتشجع — التكريس الاقتصادي الواسع لعوامل إنتاج، مثل الآلات، ووسائل النقل، والصحة، والمهارات، والأفكار، وثمار هذه الأفكار. وليس تكديس الأصول الرأسمالية المنتجة إلا سبباً تقريبياً للازدهار، أما السبب الحقيقي فهو المؤسسات التقدمية.

يمكننا البحث عن مزيد من الأسباب الجوهرية، والسؤال عن الأسلوب والسبب اللذين مكنا الناس، الذين كانوا يعيشون في البلدان التي أصبحت غنية في هذه الأيام، من صوغ مؤسساتهم بطرائق أدت إلى جعل تلك الأسباب التقريبية تتفجر هناك. بل يمكن للمرء أن يسأل عما إذا قامت المؤسسات بفعل ذلك، أو عما إذا كانت السياسات التتوييرية للحكام هي المسؤولة عن هذا الانفجار. لكن السياسات، في نهاية المطاف لا تأتي من فراغ، إذ إنها تحدث نتيجة مشاورات واتخاذ قرارات متروية داخل المؤسسات. ثم إنه من غير المحتمل أن تكون السياسة الموضوعية لتوفير الازدهار في بلد ناجحة، ما لم تكن المعاهد فيه قادرة على تطبيقها.

لهذه العضلات أهمية فائقة للبلدان الفقيرة حالياً. فما هي المؤسسات التي يجب عليها تبنيها؟ وما هي السياسات التي يجب أن

تؤدي إلى تشجيع حكوماتها على اتباعها؟ إن لإنشاء مشاريع ضخمة فوائد محدودة (مصانع للفولاذ، معامل بتروكيماوية، استصلاح الأراضي، برامج الصحة العامة، التعليم المجاني)، ما لم تخضع المؤسسات في البلاد للمراقبات الضرورية، وتزود بالميزانيات المناسبة لدرء الفساد والهدر. وهذا يعيدنا ثانية إلى سؤالنا السابق: كيف أصبحت تلك المؤسسات، التي عززت النمو الاقتصادي في البلدان الغنية حالياً، راسخة ومزدهرة؟ على الرغم من الاهتمام الذي حظي به هذا السؤال من قبل المؤرخين المرموقين للأوضاع الاقتصادية، فما زال الجواب غير موجود. وسأبين في الفصل التالي السبب في الصعوبة البالغة لتقديم جواب مرضٍ (وهذا، وفق تخميني، هو نفسه علامة على فهم متزايد للسؤال). ونظراً لهذه الصعوبات، يكون من الأسلم اعتبار هذه المؤسسات عاملاً تفسيرياً عندما نسعى لفهم أسباب الاختلاف الشاسع بين عالمي بيكي ودستا فيما يتعلق بمستوى المعيشة.

يعرّف معجم أكسفورد المؤسسة institution بأنها «قانون، أو عادة، أو استعمال، أو ممارسة، أو منظمة، أو عنصر آخر، ترسخ في الحياة السياسية أو الاجتماعية لشعب». سنسلك هذا التعريف، لكننا سنعيد صوغه الإلحاح على دور المؤسسات في الحياة الاقتصادية. وسأعني بالمؤسسات، الترتيبات Arrangements التي تحكم

المشاريع الجماعية. ولا تتضمن هذه الترتيبات الكيانات القانونية legal entities فحسب، مثل الشركة التي يعمل فيها والد بيكي، بل، أيضاً، الإدير iddir الذي ينتمي إليه والد دستا. إنها تتضمن الأسواق التي تشتري منها عائلة بيكي السلع والخدمات والشبكات الريفية التي تنتمي إليها أسرة دستا. إنها تتضمن الأسرة النووية في عالم بيكي، والمجموعة الموسعة من الحقوق والواجبات في عالم دستا. وهي تتضمن أيضاً ذلك الكيان الرئيسي الذي يُسمى حكومة government في كلا عالميهما.

وتُعرّف المؤسسات جزئياً ببنية القوانين والسلطة التي تحكم المشروعات الجماعية، وأيضاً؛ بعلاقاتها بغير المنتسبين إليها. إن القواعد التي تحكم إدارة معمل (من يتوقع أن يقوم بمهمة معينة، من يملك السلطة على من، وهكذا) ليست هامة لأعضاء الشركة فقط، بل هي هامة لآخرين أيضاً. وعلى سبيل المثال، يوجد في البلدان الغنية قوانين تتعلق بظروف العمل في المصانع. إلى ذلك، تقيّد القوانين البيئية ما يمكن للمصانع أن تفعله بمنتجاتها. ويوجد في كل مجتمع طبقات من القواعد المتعلقة بقضايا مختلفة. وبعض القواعد تخضع لقواعد أخرى، ولكثير منها قوة قانونية، في حين توجد قواعد أخرى تُفهم في أحسن الأحوال، بطريقة ضمنية.

وتتوقف فاعلية أي مؤسسة على القواعد التي تحكمها، وعلى ما إذا كان أعضاؤها يطبقون تلك القواعد. إن القوانين، التي تحكم أي سلوك للخدمة المدنية لكل بلد، تتضمن النزاهة، لكن الحكومات تختلف كثيراً في طريقة تطبيقها. وقد حدد علماء الاجتماع مؤشرات للفساد بين الموظفين الحكوميين. أحد هذه المؤشرات مبني على الإدراك الذي اكتسبته الشركات الخاصة، استناداً إلى خبراتها، للرشاوى التي يتعين على الناس دفعها إلى هؤلاء الموظفين لتسيير أعمالهم، وهذا المؤشر (انظر الجدول 1) - الذي يمتد من المقياس 1 (فاسد جداً) إلى المقياس 10 (نظيف جداً) - هو أصغر من 3.5 في حال أكثر البلدان فقراً (البلدان الإفريقية وشرق أوربة تعتبر من بين أفقر البلدان)، وأكبر من 7 في معظم البلدان الغنية (البلدان الاسكندنافية تعتبر من بين أغنى البلدان). ويحاج بعضهم في أن رشوة الموظفين الحكوميين تساعد على زيادة الدخل القومي، لأنها تسهل العمليات الاقتصادية. وهي تفعل ذلك في عالم فاسد، ذلك أنك إذا لم تدفع، فلا تستطيع أن تقيم مشروعاً. لكن الفساد ليس شراً لا بد منه، فثمة عدة بلدان فقيرة الفساد فيها طفيف. والاضطرار لدفع رشوات يرفع من تكاليف الإنتاج، لذا يقل إنتاج السلع. ويعاني المواطنون لأن السعر الذي عليهم دفعه للمنتجات التي يشترونها يصبح أعلى بكثير.

ويخمن الاقتصاديون أن الفساد الحكومي مرتبطٌ بالتأخر الذي يواجهه الناس في فرض القانون بالقوة. والفكرة هي أن هذا التأخر هو طريقةٌ لانتزاع الرشاوى بغية تسريع الإجراءات القانونية. إن إبرام عقدٍ يستغرق 415 يوماً في العالم الفقير، يستغرق 280 يوماً في العالم الغني. وقد يكون الفساد مرتبطاً أيضاً بضعف فاعلية الحكومة. فتسجيل مشروع تجاري يتطلب 66 يوماً في العالم الفقير، مقابل 27 يوماً في العالم الغني. ويستغرق تسجيل الملكية في البلدان الفقيرة 100 يوم وسطياً، مقابل 50 يوماً في البلدان الغنية. وقد ذهب بعض علماء الاقتصاد إلى أن الموظفين الحكوميين في البلدان الفقيرة يولّدون طوابير طويلةً (وهذا هو عدم الفاعلية الحكومية) لانتزاع الرشاوى من مقدمي الطلبات الذين يتركون الطوابير ويتصلون مباشرةً بهؤلاء الموظفين (وهذا هو الفساد).

تُرى، كيف يترجم فساد الحكومة، وعدم فاعليتها، ولا مبالاتها بحكم القانون، إلى ذلك النوع من إحصاءات الاقتصاد الماكروي (الكلي) التي ندرسها هنا؟ إنها تترك بصماتها على عامل الإنتاجية الإجمالي. إن البلد الذي حكومته فاسدة أو غير فاعلة، أو الذي لا يحترم فيه القانون، هو بلدٌ عاملٌ إنتاجيته الإجماليُّ أدنى من هذا العامل في بلدٍ تعاني حكومته قدرًا أقل من تلك العيوب. ويسمّي بعض العلماء هذه العوامل غير الملموسة، لكن القابلة للقياس،

البنية الأساسية (التحتية) الاجتماعية social infrastructure ،  
ويسمّيها آخرون رأس المال الاجتماعي social capital .

المؤسسات هي كيانات مهمة جداً. والناس يتفاعلون أحدهم  
مع الآخر في المؤسسات. وثمة فكرة أساسية أخرى هي الالتزامات  
engagements بين الناس. ويطرح احتمال تقديم الالتزامات مسألة  
أساسية في الحياة الاقتصادية؛ سندرسها في الفصل القادم.